دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	النظم الحزبية والمشاركة السياسية
المصدر:	مجلة الديمقراطية
الناشر:	مؤسسة الأهرام
المؤلف الرئيسي:	عبدالرحمن، حمدي
المجلد/العدد:	مج 1, ع 4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2001
الشهر:	خريف
الصفحات:	26 - 34
رقم MD:	331023
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	الهيمنة السياسية، النظم السياسية، الأحزاب السياسية، المشاركة السياسية، التعددية السياسية، الديمقراطية، المعارضة السياسية، الانتخابات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/331023

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

١

النظـم الحـزبية والمشـاركة السياسـية

■ د . حمدى عبد الرحمن
أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

إن دراسة النظم الحزبية وتأثيرها على المشاركة السياسية بصفة عامة تثير أكثر من علامة استفهام واحدة، فماذا يعنى أولا مفهوم الحزب والنظام الحزبى فى سياق كل نظام اجتماعى وسياسى؟ وكيف تطورت دلالات واستخدامات هذه المفاهيم؟ وهل تعكس الظاهرة الحزبية فى دول الجنوب خبرات مختلفة عن السياق الأوروبى الليبرالى؟ لقد حاول جيوفانى سارتورى Giovani Sartori إضفاء نوع من الرشادة على تعريف الحزبية حينما أكد على معان ثلاثة لمفهوم الحزب على النحو التالى:

١ - أن الحزب لا يعنى الزمرة المتحزبة Faction .
٢ - أن الحزب هو جزء من كل Part of a Whole .
٣ - أن الحزب هو قناة للتعبير.

فالحزب إذا لم يكن متمايزا ومختلفا عن مفهوم الزمرة بمعناه السيئ، فهو ليس حزبا بمفهومه السياسى. ولا شك أن هذا الخلط يعزى إلى كثير من الاستخدامات اللغوية المعتادة فى الحوارات اليومية للناس. ويعنى ذلك أنه ينبغى التمييز بين توجيه الانتقادات للأحزاب وبين اعتبارها شرا محضا بحكم التعريف. ومن جهة ثانية فإن الحزب يعنى فى حقيقته جزءا من كل، وهو الأمر الذى يؤكد على مدى الترابط بين هذا الجزء، والكل الذى يمثله، وبعبارة أخرى يمكن القول أنه إذا كان من الخطأ تجاهل الارتباط بين مفهوم الحزب، والجزء الذى يمثله، فإن من الخطأ كذلك اعتبار الحزب جزءا لا يمت إلى الكل. أما المعنى الثالث للحزب فإنه يشير إلى وظيفته التمثيلية، إذ أنه أداة لتمثيل الأفراد من خلال التعبير عن مطالبهم.

على أن عالم السياسة الفرنسى الأشهر موريس دوفرجيه أوضح مدى الاختلاف والتباين بين المؤسسات الحزبية التى نشأت خارج وداخل الإطار الجغرافى والثقافى الأوروبى، يعنى ذلك أن الأحزاب السياسية فى أوروبا الغربية تعكس واقعا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا معينا، فهى تمثل أيديولوجية محددة والتى تجسد بدورها مصالح طبقة معينة. أما الأحزاب فى دول الجنوب فإنها تمثل الواقع الاجتماعى المعقد بكل تناقضاته واختلافاته حيث تقوى النزعات الإثنية والطائفية والدينية وتتفشى الأمية ويعم الفساد، وغير ذلك من تحديات التنمية بمفهومها الشامل.

وقد اقترح سيجموند نيومان إمكانية دراسة وتحليل الأحزاب السياسية وفقا لوظيفتها حيث ميز بين نمطين هما:

- الأحزاب التمثيلية Representative Parties، وهى التى تأخذ على عاتقها، كما هو الحال بالنسبة لحزبى العمال والمحافظين فى بريطانيا مهمة اختيار الممثلين أو النواب فى البرلمان.

- الأحزاب التوحيدية أو التكاملية Integrative Parties وهى التى ينصب عملها بالأساس على دعم الوحدة والتجانس فى المجتمعات المنقسمة غير المتجانسة. ويمكن ان تنقسم هذه الأحزاب ذات النزعة أو الوظيفة التكاملية إلى نمطين فرعيين:

أولهما: أحزاب تسعى إلى تحقيق التكامل والوحدة من خلال وسائل ديمقراطية مثل الأحزاب الديمقراطية المسيحية أو الديمقراطية الاجتماعية فى أوروبا الغربية.

ثانيا: أحزاب تسعى إلى تحقيق التكامل من خلال وسائل قمعية وسلطوية مثل الأحزاب التى كانت قائمة فى أوروبا الشرقية خلال حقبة الحرب الباردة.

تؤدى الأحزاب السياسية بغض النظر عن تصنيفاتها وظائف هامة فى كل النظم السياسية.

وأيا كان الأمر، فإن الأحزاب السياسية بغض النظر عن تصنيفاتها تؤدى العديد من الوظائف الهامة فى كل النظم السياسية الحزبية. فثمة من يرى بأن الحزب السياسى هو أداة مهمة لتجميع المصالح وصياغة الأهداف وحل الصراعات، وهو يضمن استمرارية وبقاء النظام السياسى. وهناك من يرى بأن الحزب يخدم مصالح قطاع أو قطاعات معينة فى المجتمع. وهنا يطرح التساؤل حول طبيعة ومحددات النظم الحزبية وأثرها على عملية المشاركة السياسية فى النظم السياسية المختلفة.

أولا: طبيعة النظم الحزبية ومحدداتها:

ينبغى أن نحدد منذ البداية الفارق بين "الأحزاب" وبين " النظم الحزبية". فالأحزاب باعتبارها تنظيمات سياسية وتهدف إلى الوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات بشكل أساسى، تختلف عن النظم الحزبية التى تعكس التفاعلات بين الأحزاب القائمة، وذلك فى سياق النظام السياسى العام.

ولقد ظلت النظم الحزبية لفترة طويلة تصنف وفقا للمعيار العددى، حيث تم التمييز بين نظام الحزب الواحد ونظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب. بيد أن هذا التصنيف أضحى غير ملائم، وتعرض للنقد على أساس أنه يتجاهل الاختلافات بين النظم الحزبية

من حيث النشأة والأساس الاجتماعى والإطار الفكرى ومدى تناوب أكثر من حزب على السلطة.

ويطرح سارتورى خريطة ذات سبع مراتب للنظم الحزبية، وذلك على النحو التالى:

١ - نظام الحزب الواحد.
٢ - نظام الحزب المهيمن.
٣ - نظام الحزب المسيطر.
٤ - نظام الحزبين.
٥ - نظام التعددية المقيدة.
٦ - نظام التعددية المطلقة.
٧ - النظام المفتت.

إن سارتورى وغيره من علماء السياسة، رفض المعيار العددى فى تصنيف النظم الحزبية. وعليه فقد أخذ بعين الاعتبار درجة وطبيعة التنافس الحزبى. فمفهوم نظام التعددية الحزبية لا يفرق بين النظم المستقرة وغير المستقرة. وهنا تتضح أهمية الخريطة التى قدمها سارتورى، حيث أنها تفصل بين النظم التعددية "المعتدلة" وبين نظم تعددية الاستقطاب وذلك وفقا للجدول التالى:

نماذج وفئات وأنماط التعددية الحزبية

النموذج	الفئة	النمط
- انقسام محدود(حتى ٥ أحزاب)	تعددية محدودة	تعددية معتدلة
- انقسام	.....	تعددية معتدلة
- انقسام حاد (أكثر من ٥ أحزاب)	تعددية مطلقة	تعددية استقطاب

ففى نظم التعددية المعتدلة يوجد خمسة أحزاب أو أقل تتنافس بأسلوب "الوسطية السياسية" حيث تسعى كل من الأحزاب اليسارية واليمينية إلى التخفيف من حدة انحيازاتها الأيديولوجية بهدف الحصول على أصوات الناخبين. وعليه فإن الحياة السياسية فى ظل نظام التعددية تميل إلى الهدوء والاستقرار وغياب الصراعات الأيديولوجية الحادة.

وعندما يرتفع عدد الأحزاب السياسية عن خمسة أو ستة، تظهر مخاطر الاستقطاب السياسى حيث تميل الأحزاب إلى التأكيد على انحيازاتها الأيديولوجية وتقوم بعمليات "مزايدة" مع الخصوم. وهنا طرح حلول راديكالية حيث تصبح بعض الأحزاب ثورية الطابع أو مناهضة للنظام القائم، ولا شك أن مثل هذه المواقف تؤدى إلى عدم الاستقرار السياسى أو إلى حدوث حرب أهلية كما حدث فى أسبانيا فى الثلاثينات من القرن الماضى أو ربما تفطى إلى حدوث انقلابات عسكرية كما حدث فى شيلى عام ١٩٧٣.

ويمكن الخلوص من كل ما سبق إلى وجود مجموعتين كبيرتين فى إطار النظم الحزبية المعاصرة، وهى تتضمن تصنيفات فرعية داخل كل منها، وذلك على النحو التالى:

أ - النظم الحزبية التنافسية:

تتسم هذه النظم بدرجة كبيرة من التنافس بين أكثر من حزب سياسى. ويدخل فى إطارها نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب.

يؤدى نظام الانتخاب الفردى بالأغلبية البسيطة إلى وجود نظام الحزبين، فى حين يقضى نظام التمثيل النسبى إلى ترسيخ نظام تعدد الأحزاب.

- نظام الحزبين يتسم بوجود حزبين كبيرين يسعى كل منهما إلى الفوز فى الانتخابات العامة، والوصول إلى السلطة بمفرده دونما حاجة إلى الائتلاف. وهذا هو الحال فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

- نظام تعدد الأحزاب، حيث توجد مجموعة من الأحزاب المتنافسة، ولا يستطيع أى منها منفردا الحصول على أغلبية برلمانية تمكنه من تشكيل الحكومة. وبناء على ذلك تتشكل حكومات ائتلافية من عدة أحزاب. ويمكن التمييز بين نوعين من نظم تعدد الأحزاب:

أولهما: نظم تعددية مستقرة تقوم فيها حكومات ائتلافية قوية مستقرة كما هو الحال فى الدول الإسكندنافية، والتى تتسم بوجود نمط الديمقراطية التوافقية القائمة على أساس اتفاق الرأى.

ثانياً: نظم تعددية غير مستقرة تقوم فيها حكومات ائتلافية هشة وسريعة التغيير كما هو الحال فى إيطاليا.

ب - النظم الحزبية غير التنافسية:

وجوهر هذه النظم سيطرة حزب بعينه على مقاليد السلطة السياسية. وقد ميز "الموند" بين ثلاثة أنماط فرعية فى ظل هذه النظم التنافسية، وذلك على النحو التالى:

١ - النمط الشمولى مثل تجربة الدول التى تبنت الفلسفة الماركسية اللينينية.

٢ - النمط التسلطى والذى يحتكر السلطة السياسية، ولكنه يفتقر إلى أيديولوجية محددة ويقوم بقمع المعارضة خارجه.

٣ - النمط المهيمن غير التسلطى، وهو يوجد عادة فى النظم السياسية التى تشهد وجود حركات وطنية أسهمت بدور محورى فى تحقيق التحرر الوطنى. وقد وضع "الموند" هذا النظام فى منتصف الطريق بين نظام الحزب الواحد، ونظام التعدد الحزبى، حيث أنه يعكس الطبيعة الانتقالية للنظم السياسية المتحولة.

- **محددات النظام الحزبى:**

من الصعوبة بمكان تفسير أسباب تبنى الدولة لنظام حزبى معين. فالبعض يطرح أهمية العوامل التاريخية والسياق المجتمعى الذى يظهر فيه النظام الحزبى. لكن قد يرد على ذلك أن الهند وهى دولة منقسمة اجتماعيا وثقافيا طورت نظام حزب مسيطراً (تحت زعامة حزب المؤتمر). ومن جهة أخرى فإن اليابان وهى تعكس تجانساً ثقافياً واضحاً قد أنتجت هى الأخرى نظام حزب مسيطراً (تحت زعامة الديمقراطيين الليبراليين). وعليه فإن موريس دوفرجيه يرى بأن النظام الانتخابى هو الذى يحدد النظام الحزبى.

إن نظام الانتخاب الفردى طبقاً لقاعدة الأغلبية البسيطة يؤدى إلى وجود نظام الحزبين كما هو الحال فى كل بريطانيا والولايات المتحدة، والسبب وراء ذلك هو جد بسيط فالأحزاب الصغيرة التى تمثل الطرف الثالث هى ضعيفة وغير قادرة على الفوز، ومن ثم لا يستطيع الناخب المغامرة بصوته وإعطائه سدى لهذه الأحزاب الصغيرة.

وفى المقابل يفضى نظام التمثيل النسبى إلى ترسيخ نظام تعدد الأحزاب، حيث تضمن عملية التمثيل النسبى إعطاء فرصة لكل حزب للتمثيل فى البرلمان، فإذا كان الفائز يحصل على كل شئ فى نظام الأغلبية البسيطة، فإن الفائز فى ظل نظام التمثيل النسبى يحصل فقط على حصته. وعليه فإن الناخب يعطى صوته للحزب الذى يثق فيه ويعبر عن مصالحه وكله ثقة بأنه سوف يمثل بعدد من المقاعد فى البرلمان.

ثانيا: دور النظم الحزبية فى المشاركة السياسية:

تلعب الأحزاب دورا مهما فى تفعيل وزيادة مستوى المشاركة السياسية فى ظل النظم الحزبية التنافسية، فهى تقوم بالعديد من الوظائف على رأسها:

١ - اختيار المرشحين للوظائف العامة

لعل من أهم أنشطة الأحزاب السياسية من وجهة النظر الليبرالية اختيار المرشحين. وتعد عملية الترشيح من أبرز مراحل اختيار الموظفين العموميين فى الدولة. يؤكد ذلك أن تجارب الدول الديمقراطية الغربية تشير إلى أن الأحزاب السياسية هى التى تحتكر عملية الترشيح فى الانتخابات العامة. ولعل ذلك يعطى الأحزاب السياسية سلطة معتبرة فى التأثير على الحكومات وسياساتها العامة.

تلعب الأحزاب دورا مهما فى تفعيل مستوى المشاركة السياسية فى ظل النظم الحزبية التنافسية فى حين تفرض نظم الحزب الواحد العديد من القيود على تلك المشاركة.

وعادة، ما يتم اختيار المرشحين وفقا لنظم وترتيبات مختلفة. ففى الولايات المتحدة الأمريكية توجد منظومة "الانتخابات الأولية"، وذلك لاختيار مرشح الحزب فى الانتخابات العامة الحقيقية.

وقد طورت الأحزاب الجماهيرية منظومة أخرى لاختيار مرشحى الحزب، حيث يتم ذلك فى المؤتمرات الوطنية والمحلية التى يشترك فيها جميع أعضاء الحزب، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وهكذا فإن عملية اختيار المرشحين الحزبيين على اختلاف وسائلها تدفع إلى احترام مبادئ التمثيل والمشاركة الجماهيرية.

٢ - الدعاية الانتخابية

بعد اختيار مرشحى الحزب تبدأ عمليات أخرى لتمويل وإدارة الحملات الانتخابية، التى تهدف إلى ضمان انتخاب هذا المرشح. أن الحزب يسهل من عملية الاتصال المباشر بين الناخبين والمرشحين وذلك من خلال:

- إقامة الحفلات والاجتماعات العامة.
- توفير عدد من المتطوعين لخدمة المرشحين.
- تفسير البرنامج الانتخابى أمام الجماهير.
- القيام بالدعاية الانتخابية المستمرة.

٣ - تطوير الوعى السياسى للناخبين

تقوم الأحزاب بدور محورى فى نمو الوعى السياسى عند المواطنين. فهى تمدهم بالمعلومات الضرورية عن المرشحين وتفسر لهم الخيارات السياسية المتاحة. انها تقوم كما يقول "دوفرجيه" بتأطير أيديولوجى للناخبين. ولا يستطيع أى حزب أن ينجح إذا لم يعبر عن المشاعر والطموحات والأفكار الكامنة لدى فئة معينة من المواطنين.

٤ - تنظيم الحكومة

من الملاحظ أم مرشحى الأحزاب الفائزة فى الانتخابات يقومون بتشكيل تنظيمات حزبية داخل الحكومة، وعلى سبيل المثال، فإن أعضاء البرلمان الذين ينتمون لحزب معين يؤلفون مجموعة برلمانية "كوكس" Caucus خاصة بهم حيث يختارون اللجان البرلمانية وقادتهم داخل البرلمان والتشريعات التى يؤيدونها أو يرفضونها. يعنى ذلك أن الأحزاب تلعب دورا مباشرا أو غير مباشر فى صنع وتنفيذ السياسة العامة.

وعلى أى الأحوال، فإن الأحزاب السياسية فى النظم الحزبية التنافسية تقوم بعدد من الوظائف التى من شأنها الارتقاء بمستوى المشاركة السياسية بوجه عام ومن ذلك:

أ - الأحزاب قنوات اتصال بين الحاكم والمحكوم، فالحزب يضطلع بمهمة توفير قناة للتعبير ذات اتجاهين من أعلى الهرم السياسى ومن أسفله. وذلك أمر ضرورى لإدارة العمليات السياسية فى المجتمعات المعقدة. وفى النظم التنافسية يصبح اتجاه قناة الاتصال من أسفل إلى أعلى، أى من المحكومين تجاه الحاكم قويا وفعالا، ومع ذلك فإن الحزب يعمل كأداة لتعليم وتثقيف الجماهير.

ب - تساعد الأحزاب على ربط وتجميع المصالح، إذ أنها تقوم بتحويل المطالب المتعددة إزاء موضوع معين إلى مقترحات محددة يمكن التعامل السياسى معها. فالأحزاب تقوم "بعزلة" المصالح والاختيار والتوفيق بينها. وبعبارة أخرى فإن الأحزاب تعد من الناحية المؤسسية والتنظيمية ذات أهمية حاسمة فى تحديد أى المصالح ينبغى تمثيلها سياسيا.

ج - تجنب واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية. فالأحزاب هى الآلية الرئيسية، كما ذكرنا، والتى من خلالها يتم تدريب واختيار المرشحين لكافة المناصب. وليس بخاف أن اختيار المرشحين بواسطة الأحزاب لا يقل أهمية عن عملية الانتخابات العامة ذاتها.

د - يتولى قادة الحزب الفائز فى الانتخابات مهمة وضع وتنفيذ الأهداف العامة للمجتمع. وقد لعبت الأحزاب السياسية دورا هاما فى عملية التحول والتغيير الثورى فى كثير من المجتمعات مثل تجربة الأحزاب الشيوعية. وفى الدول النامية قامت الأحزاب الوطنية بدور محورى فى تحقيق الاستقلال وبناء الدولة ما بعد الاستعمارية.

ثالثا: المشاركة السياسية فى ظل النظم اللاحزبية ونظم الحزب الواحد

ثمة مجموعة من الدول لا تؤمن بالظاهرة الحزبية على إطلاقها ولا تعتد بها فى عملية التطور السياسى، وبعبارة أخرى فإن النظم السياسية فى هذه الدول معادية للأحزاب antiparty States كما هو الحال بالنسبة لدول الخليج العربية ومملكة سوزيلاند منذ عام ١٩٧٣ والجماهيرية الليبية منذ عام ١٩٧٧. أضف إلى ذلك فإن التجربة الأوغندية فى ظل حكم يورى موسيفينى ترفض الحزبية باعتبار أنها لا تلائم السياق المجتمعى لديها. وقد تم إجراء انتخابات تمتعت بقدر من المنافسة، على الرغم من غيبة الأحزاب السياسية الشرعية. ويشمل هذا النمط كذلك النظم التى يسيطر عليها العسكريون فى أعقاب قيامهم بانقلاب عسكرى وإعلانهم حل كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية، وفرض حظر على إنشاء أحزاب جديدة، وهذه حالة معهودة فى كثير من الدول الأفريقية المعاصرة.

ويمكن تفسير رفض النظام الحزبى، وفقا للرؤى والقناعات، التى تطرحها النخب الحاكمة فى هذه الدول على النحو التالى:

١ - الاعتبارات الأيديولوجية والأسس الفكرية للنظام الحاكم والتى ترفض الظاهرة الحزبية ولا تؤمن بها فى سياق التطور والنهضة. وتعطى الجماهيرية الليبية المثال الأوضح فى هذا الصدد.

٢ - محاولات التطهير ومحاربة الفساد. وعادة ما يتم الاستناد إلى هذا الاعتبار فى تبرير قيام النظم العسكرية بصفة خاصة بإلغاء الأحزاب والتنظيمات السياسية القائمة وفرض حظر على تشكيل تنظيمات أخرى.

٣ - خصوصية الواقع الاجتماعى والثقافى السائد. والبعض يرى بأن الظاهرة الحزبية كما تعكسها التقاليد الأوروبية لا تلائم طبيعة المرحلة الانتقالية التى تمر بها المجتمعات الآخذة فى التحول والنمو.

ولا شك أن خبرة نظم الحزب الواحد فى مقابل النظم الحزبية تطرح قيودا شتى على فضاء المشاركة السياسية للمواطنين حيث تم اختراق الحزب بواسطة مجموعة كبيرة من المنتفعين والانتهازيين. وهو الأمر الذى أدى إلى تكريس وضعية الفساد فى المجتمع وخلق حالة من عدم الرضا بين المواطنين. أن الحزب عوضا عن أن يكون طليعة للشعب أضحى مصدرا للحصول على الثروة والمكانة للقلة المختارة.

واستنادا إلى التحليل السابق يمكن تصور أربعة أنماط أساسية لطبيعة العلاقة بين النظم الحزبية وبين شكل المشاركة السياسية وذلك على النحو التالى:

١ - فى ظل النظم الحزبية غير التنافسية يوجد:

تمثل سياسات التعدد الحزبى احدى آليات التحول الديمقراطى فى كثير من دول الجنوب.

أ - نمط القمع: حيث أن وجود الأحزاب السياسية قد لا يمثل فى حد ذاته ضمانا لقبول مطالب الجماهير بالمشاركة السياسية. فالنخبة الحاكمة تميل إلى استخدام وتبنى سياسيات القمع ضد كافة السياسية المعارضة والتى تعتبر معادية للنظام السياسى. وتعكس خبرات نظم الحزب الواحد المهيمن (الشمولى أو التسلطى أو الجماهيرى) هذا النمط.

ب - نمط التعبئة: قد يلاحظ أن بعض نظم الحزب الواحد قامت بتشجيع المشاركة السياسية ولكن بمفهوم التعبئة الجماهيرية وليس بمعنى الإسهام فى وضع السياسات العامة. ففى هذه النظم تسعى القيادة السياسية إلى حشد وتعبئة الجماهير خلف النظام بهدف إضفاء الشرعية عليه.

٢ - وفى ظل النظم الحزبية التنافسية يوجد:

أ) نمط القبول المقيد، إذ قد تسمح السلطة السياسية للقوى الاجتماعية بأن تنظم أحزابها، ولكن مع تقييد مشاركتها فى العملية السياسية. ويسود هذا النمط فى ظل نظام التعددية المقيدة.

ب) نمط القبول المطلق حيث تترك الحرية كاملة للأحزاب السياسية الموجودة مع حرية تشكيل أحزاب جديدة. ويسود هذا النمط فى ظل الديمقراطية الليبرالية الغربية.

رابعا: دور الأحزاب فى عملية التحول الديمقراطى

لا مراء فى أن سياسات التعدد الحزبى مثلت بحد ذاتها إحدى آليات التحول الديمقراطى الذى شهدته كثير من دول الجنوب فى أواخر العقد الثامن من القرن الماضى. فعلى سبيل المثال استكملت كثير من الدول الإفريقية إجراءات التحول الديمقراطى من الناحية الرسمية عن طريق:

أ) تعديل الدساتير القائمة أو إقرار دساتير جديدة.
ب) رفع الحظر عن تشكيل أحزاب سياسية جديدة.
ج) إجراء انتخابات على أساس التعدد الحزبى.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك الكثير من الشكوك التى ترتبط بحقيقة الدور الذى تلعبه الظاهرة الحزبية فى تدعيم المشاركة السياسية فى دول الجنوب. ويمكن الإشارة فى هذا السياق إلى الخبرة الكاميرونية. ففى ديسمبر عام ١٩٩٠ أقر الرئيس الكاميرونى "بول بيا" بأن نظام تعدد الأحزاب السياسية التى تأسست هى ذات ارتباطات إثنية وإقليمية، ويدخل فى هذا السياق حزب الحركة الديمقراطية لشعب الكاميرون، الحزب الحاكم فى البلاد منذ تأسيسه عام ١٩٨٥. إذ يعتقد كثير من أبناء الكاميرون أن هذه الحركة تمثل شعب البتاتى Beti، وهى الجماعة العرقية التى ينتمى إليها الرئيس بيا، وتجد دعما سياسيا لها بين صفوف جماعات البتاتى، والباهوين فى ولايات الوسط والجنوب والشرق. أضف إلى ذلك فإن الأحزاب الأخرى فى الدولة ترتبط بجماعات إثنية وإقليمية. وعلى سبيل المثال فإن حزب الاتحاد الوطنى من أجل التقدم والديمقراطية "يسيطر عليه جماعات الفولبى Foulbi ويعتقد بأنه حزب الشمال المسلم. وعلى صعيد آخر فإن الجبهة الديمقراطية الاجتماعية تعد حزب الأنجلوفون أى المناطق المتحدثة بالإنجليزية فى البلاد.

وأيا كان الأمر، فإن الحالة الأفريقية تظهر على سبيل المثال أن الأحزاب الأفريقية قد قامت بدور مهم فى دعم الديمقراطية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية. فقد دعمت هذه الأحزاب نضال الطلاب والعمال والفلاحين، ونسوة السوق وأصحاب المهن وحتى العاطلين عن العمل والذين جمعهم هدف واحد تمثل فى زلزلة أركان النظام من أجل إقامة نظام جديد يلبى الاحتياجات والطموحات الشعبية.

خاتمة:

على الرغم من صعوبة تصور منظومة المشاركة السياسية فى النظم السياسية الليبرالية دون أحزاب سياسية، فإن النظم الحزبية التعددية لا تزال تشكل موضوعا مهما لمناظرة فكرية فى دول الجنوب. إذ لا يزال البعض يتشكك فى جدوى التعددية الحزبية ويعتبرها غير ملائمة للواقع المجتمعى فى هذه الدول. على أن افتراض وجود علاقة وثيقة بين نمط النظام الحزبى التنافسى والمشاركة السياسية يظل صحيحا ويسهل تبريره. فوجود أحزاب تتنافس بحرية يؤدى إلى زيادة الوعى السياسى للمواطنين ويجعل العلاقة مباشرة بين الحاكم والمحكوم. إن النمط التعددى التنافسى بهذا المعنى يطرح فضاءات واسعة ومقبولة للمشاركة الشعبية فى الميدان العام. أما النمط الحزبى غير التنافسى أو حتى النمط اللاحزبى فهو إما أن يتبنى سياسات قمع مطالب المشاركة السياسية، أو أن يميل إلى استيعابها وتعبئة الجماهير لإضفاء قدر من الشرعية على النظام السياسى القائم.

صفوة القول إذن أن النظم الحزبية التنافسية على تنوعها تسهم فى إرساء دعائم الديمقراطية والمشاركة السياسية فى دول الجنوب، إذ أن مشاركة الأفراد من خلال أحزاب وطنية تستند إلى قيم التسامح والقبول بالآخر تشكل منطلقا أساسيا لخلق الوعى السياسى الملائم لحدوث تحول ديمقراطى حقيقى.